الأمم المتحدة

A/C.2/58/L.37

الجمعية العامة

Distr.: Limited
10 November 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٣ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:

الهجرة الدولية والتنمية

المغرب*: مشروع قرار

الهجرة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في القاهرة[١]، ولا سيما الفصل العاشر منه المتعلق بالهجرة الدولية، وإلى الإجراءات الأساسية الرامية إلى مواصلة تنفيذ برنامج العمل الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة دإ - ٢/٢١ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، ولا سيما الفرع الثاني - جيم المتعلق بالهجرة الدولية، وإلى الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٢] وفي برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٣] ومنهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المنتمية إلى عضوية مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

111103 111103 03-60641 (A)

بالمرأة[٤] وفي الوثائق المنبثقة عن الدورتين الاستثنائيتين الرابعة والعشرين[٥] والخامسة والعشرين[٦] للجمعية العامة،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٤٩ /١٢٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و٥٠/١٢٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و٥٢/١٨٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٤/٢١٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٦/٢٠٣ المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١ المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥،

وإذ تؤكد من جديد استمرار صحة المبادئ المنصوص عليها في الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٧] والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[٨] واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٩] واتفاقية حقوق الطفل[١٠] والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم[١١]،

وإذ تشير أيضا إلى أن رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية صمموا على اتخاذ التدابير الرامية في جملة أمور إلى كفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم والقضاء على الأعمال المتزايدة التي تنم عن العنصرية وكراهية الأجانب في كثير من المجتمعات وتحقيق مزيد من التجانس والتسامح في جميع المجتمعات،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة اضطلاع كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بما أناطه بهما ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة التي عقدت في التسعينات من مسؤوليات تتصل بصياغة السياسات وتوفير التوجيه والتنسيق

---

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٥) القرار دإ-٢/٢٤، المرفق.

(٦) القرار دإ-٢/٢٥، المرفق.

(٧) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٨) القرار ٢١٠٦ ألف (د-٢٠)، المرفق.

(٩) القرار ٣٤/١٨٠، المرفق.

(١٠) القرار ٤٤/٢٥، المرفق.

(١١) القرار ٤٥/١٥٨، المرفق.

لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان السكان والتنمية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية،

وإذ تلاحظ ضرورة قيام منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية بتعزيز دعمها المالي والتقني للبلدان النامية لكفالة إسهام الهجرة في التنمية،

وإذ تحيط علما بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء إزاء مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية ونطاقه وشكله وجدول أعماله، وإذ تلاحظ أنه رغم ضآلة عدد مَن ردُّوا على الاستقصاء الذي أجرته الأمانة العامة، فإن معظمهم يؤيد عقد المؤتمر،

وإذ تدرك أن الهوة المتعاظمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي داخل كثير من البلدان وفيما بينها وتهميش بعض البلدان في الاقتصاد العالمي بسبب أمور منها عدم توزيع مكاسب العولمة وتحرير التجارة بالتساوي أمران يسهمان، من بين عوامل هامة أخرى داخلية ودولية على السواء، في حدوث تدفقات كبيرة للأشخاص داخل البلدان وفيما بينها، تؤدي في أغلب الأحوال إلى إضافة أعباء على كاهل البلدان النامية، وفي تكثيف ظاهرة الهجرة الدولية المعقّدة،

وإذ تدرك أيضا أنه رغم وجود مجموعة من المبادئ الراسخة ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا الهجرة وبذل المزيد من الجهود بغرض كفالة احترام وحماية حقوق الإنسان والكرامة بالنسبة إلى جميع المهاجرين وأسرهم،

وإذ تلاحظ أن وجود التزام عام بتعدد الثقافات يوفر إطارا يكفل فعالية إدماج المهاجرين، والحيلولة دون التمييز، وتشجيع قيم التضامن والتسامح داخل المجتمعات المضيفة،

وإذ تقر بتأثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان النامية باستنفاد العقول وإذ تؤكد الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات والتحليلات عن أثره في التنمية في إطار العولمة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٢]؛

٢ - **تحث** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز التعاون الدولي والترتيبات على جميع الصعد في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وتعظيم فوائد الهجرة الدولية للمهاجرين إلى أقصى حد؛

---

(١٢) A/58/98.

٣ - **تهيب** بجميع الهيئات والوكالات والبرامج والصناديق ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة أن تواصل، في إطار الأنشطة المستمرة المنوطة بها، تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية وذلك بهدف إدماج قضايا الهجرة، بما في ذلك المنظور الجنساني بصورة أكثر اتساقا في الإطار الأوسع المتعلق بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، بالتعاون مع الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، عقد اجتماعات منتظمة بغية تنسيق الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية، وتعيين القضايا الحاسمة الأهمية، ومناقشة الخطوات المقبلة؛

٥ - **تحيط علما** بالمبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء بغرض مواصلة تعيين الأبعاد الكثيرة للهجرة الدولية والتنمية لتحسين تفهم عمليات الهجرة الدولية وصلاتها بالعولمة والتنمية، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة الدولية، وتحليل الثغرات ومواطن القصور في النهوج الراهنة، وتعظيم فوائد الهجرة الدولية إلى أقصى حد، وتعزيز التعاون على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل استطلاع إمكانيات عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية؛

٧ - **تقرر** أن تجري عام ٢٠٠٤ حوارا رفيع المستوى، وفقا لقواعد وإجراءات الأمم المتحدة، بشأن الهجرة الدولية والتنمية، بغرض معالجة الجوانب المتعددة الأبعاد من الهجرة الدولية والتنمية وأن تعين الطرق والوسائل الملائمة لتعظيم فوائدها الإنمائية إلى أقصى حد وتقليل آثارها السلبية إلى أدنى حد، وتطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يجري مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن الجوانب التنظيمية وغيرها من التفاصيل المتعلقة بهذا الحوار الرفيع المستوى؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يتناول أمورا منها ما استجد في الأنشطة ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالهجرة الدولية والتنمية، وما أحرز من تقدم في تنسيق هذه الأنشطة من خلال اجتماعات التنسيق المنتظمة وغيرها من العمليات، واستعراضا لما اتخذته الدول الأعضاء من مبادرات رئيسية ترمي إلى زيادة تفهم الهجرة

الدولية والتنمية وتعزيز التعاون في هذا المجال، واقتراحا بالخيارات العملية كي تنظر فيها الجمعية العامة؛

٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين بندا فرعيا معنونا ''الهجرة الدولية والتنمية''.